

التعددية الثقافية: مقاربة نقدية

Multiculturalism: A Critical Approach

يوبا إشر¹، مولود مسلم²¹ جامعة الجزائر -3- (الجزائر)، icher.youba@gmail.com² جامعة الجزائر -3- (الجزائر)، meslemdenver@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/14

تاريخ القبول: 2021/11/12

تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

تدرس هذه الورقة البحثية مفهوم التعددية الثقافية من خلال مقاربة نقدية وذلك بالتطرق إلى مختلف السياسات التي يتأسس عليها المفهوم العام لهذه الفكرة والمتمثلة في: سياسة الاعتراف الثقافي، سياسة الاندماج الثقافي، سياسة الحياد الثقافي، والتي تثير الكثير من النقاشات والجدالات الفكرية بين مختلف الاتجاهات التي اهتمت بالبحث في مضامينها، أسسها ومبادئها إلى جانب آثارها وانعكاساتها على الأمن القومي عامة ومجال الأمن الهوياتي خاصة للفرد والجماعة، المجتمع والدولة-القومية كلّها بعرضنا لمختلف المشكلات والمعضلات الأمنية التي تطرحها كلّ منها بالتركيز على الانتقادات والاتهامات الموجهة لها.

كلمات مفتاحية: التعددية الثقافية، الاعتراف الثقافي، الاندماج الثقافي، الاستيعابية، الحياد الثقافي.

Abstract:

This paper endeavors to examine the general concept of the multiculturalism theory through a critical approach. To doing so, the research tackles with the theory's policy on which is the general concepts of this idea is based: Cultural Recognition Policy, Cultural Integration Policy and Cultural Neutrality Policy which have raised many intellectual discussions and debates between the various trends that have been interested in studying their contents, foundations and principles. It also sheds light on the implications of these policies on the national security in general and the field of cultural identity security in particular, especially for individual and group, society and the nation-state. All in all, this study

presents the different problematic and security dilemmas that the theory poses, focusing on the accusations and criticism which it faces.

Keywords: Multiculturalism; Cultural Recognition; Cultural Integration; Assimilation; Cultural Neutrality.

المؤلف المرسِل: يوبا إشر

1. مقدمة:

يعتبر مفهوم التعددية الثقافية واحدا من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاشات والجدالات الفكرية في الأوساط الأكاديمية والسياسية منذ عقود مضت، ويرتبط ذلك بشكل كبير بالمفهوم العام للتعددية الثقافية وسياسات الهوية المختلفة التي تتأسس عليها والتي تنتهجها وتبناها الدول-القومية في إطار عمليات إدارتها لظاهرة التنوع الثقافي داخلها. سياسات الهوية هذه - كما تُسمى - والمتمثلة في: سياسة الاعتراف الثقافي، سياسة الاندماج الثقافي، سياسة الحياد الثقافي - كما سبقت الإشارة لذلك -، هي التي ستكون محلّ مقارنة نقدية في هذه الدراسة.

تتمثل المشكلة البحثية إذن لهذه الدراسة في محاولة شرح وتفسير ومنها تقييم هذه السياسات بالبحث في مفاهيمها ومضامينها والنتائج التي تترتب عنها، بمعنى محاولة التعرف عليها هذا في مرحلة أولى، ومحاولة ضبط حدود كل سياسة على حدى بالبحث في الانحرافات والتجاوزات التي يمكن أن تنجم عنها أو أن تؤدي إليها في مرحلة ثانية، وذلك بعرض لمختلف الانتقادات والاتهامات التي تتعرض لها كل سياسة من هذه السياسات للتعددية الثقافية حسب التوجهات والقناعات الفكرية لكل إتجاه ومواقفه منها. وعليه جاءت إشكالية الدراسة التي حاولنا الإجابة عنها في هذه الدراسة وباعتمادنا للمقاربة النقدية في التحليل كالآتي:

ما هي مختلف وأهم الانتقادات والاتهامات الموجهة لسياسات التعددية الثقافية باختلافها؟ سياسة الاعتراف الثقافي، سياسة الاندماج الثقافي، سياسة الحياد الثقافي؟

2. سياسات الاعتراف في التعددية الثقافية:

تشهد اليوم الكثير من المجتمعات الديمقراطية أو التي في طور الديمقراطية، ظهور مطالب كبرى وقوية للاعتراف مرتبطة بالهويات باختلاف أشكالها؛ الدينية، العرقية، الإثنية، اللغوية، الفكرية ... وغيرها، ويكمن المشكل الثقافي والسياسي والقانوني التشريعي والمؤسسي وحتى الأخلاقي في تحديد ما إذا كان ممكنا الرقي بالاختلافات والتميزات الثقافية في المجتمعات المتنوعة ثقافيا وبأي الطرق والآليات، (سافيدان،

2011، صفحة 34) من خلال سياسات الهوية في التعددية الثقافية خاصة ما تعلق بسياسة الاعتراف منها.

الإعتراف* مفهوم إجتماعي وسياسي وثقافي وأخلاقي، ينتمي إلى مجال الفلسفة المدنية الأحدث، (الجباي، 2015، صفحة 11) وهو واحد من المفاهيم المحورية المهمة في التعددية الثقافية، والذي تعود صياغته إلى الفيلسوف الكندي -تشارلز تايلور-* في مقالته (سياسات الاعتراف) (كاظم، 2016، صفحة 98) التي نشرت في عام 1994. (مجيد، 2010، صفحة 209) ويعدّ تأصيل -تايلور- هذا للاعتراف في التعددية الثقافية من المفاصل المهمة في حياة هذا المفهوم. (كاظم، 2016، صفحة 102) والذي أدرجه في مجال المطالب الاجتماعية والسياسية المشروعة للأقليات الثقافية والهويات المقصية. مؤكّدا في إطاره على فكرة أنّ المجتمعات التي تعرف تعدّدا ثقافيا يصبح فيها الاعتراف حاجة ضرورية، وذلك بالنظر إلى العلاقة القائمة بين الاعتراف والهوية. (الجباي، 2015، صفحة 11)

وترتبط سياسة الاعتراف بصورة وثيقة الصلة بمبادئ وسياسة أقدم عهدا وأوسع انتشارا، هي المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية. ومن المؤكّد أنّ مطلب إعادة توزيع الموارد لم يكن فقط مجرد قضية إقتصادية، بل ضمّ أيضا بين ثناياه برنامجا ثقافيا، سواء بصورة صريحة أو ضمنية .. إنّ السياسات المعنية بالاعتراف قد تبدو أحيانا معنية حصريا بقضية الهوية والتباين الثقافي، لكن أنصارها يدركون في الوقت نفسه أنّ هذه القضية لا يمكن فصلها عن الأنساق والهياكل الاجتماعية المختلفة؛ الإقتصادية والسياسية ... وغيرها. (مجيد، 2010، صفحة 208) وتتخذ هذه السياسة في الأدبيات المعاصرة تسميات أخرى، مثل: سياسة التباين، سياسة الاختلاف. (مجيد، 2010، الصفحات 207-208)

* "المفهوم الاعتراف دلالات مختلفة، وفي مجالات مختلفة، لا تتصل بنوع الاعتراف المطلوب فقط، بل تتعدى ذلك، إلى نوع الإنكار، الذي يجعل الاعتراف مطلبا من مطالب السلطة ومطلبا من مطالب من تُمارَس عليهم السلطة." في: (الجباي، 2015، صفحة 11)

* تشارلز تايلور فيلسوف كندي ولد عام 1931، اهتم بالكتابة في مواضيع الحرية والعلوم الاجتماعية. تمّ تعيينه سنة 2007 رئيسا للجنة الإستشارية المتعلقة بالاختلافات الثقافية مع عالم الاجتماع جيرار بوشار وهي اللجنة التي عرفت باسم "لجنة بوشار-تايلور الكندية".

وسنحاول في هذا العنصر من الدراسة التطرق لهذا المفهوم من خلال تعريفاته، أهدافه، أسسه ومبادئه التي يقوم عليها إلى جانب البحث في حدود هذا المفهوم وذلك بعرضنا لمختلف الانتقادات والالتزامات التي يواجهها.

1.2. تعريفات الاعتراف في التعددية الثقافية:

عرّف -جاء الكريم الجباعي- الاعتراف في التعددية الثقافية في دراسة له بعنوان: ثقافة الاعتراف وثقافة الإنكار- وهو من التعاريف الأكثر وضوحا واكتمالا- بأنه: "... مفهوم يُعنى بألوان التعارضات الاجتماعية ولونياتها وأشكالها، ومطالب الفئات المهمشة والمستبعدة والجماعات التي ينظر إليها على أنها قاصرة وتابعة وغير مؤهلة، كالنساء والملونين والجماعات الثقافية باختلاف أشكالها: الدينية والعرقية واللغوية ... وغيرها من الجماعات، أو المجتمعات الصغيرة، ويُستهجن منها أن تبحث عن حياة اجتماعية وثقافية وإنسانية كريمة ..". (الجباعي، 2015، صفحة 11) وما يميز أكثر هذا التعريف أنه جاء شاملا لكلّ الفئات والجماعات التي تدخل في صلب إهتمامات التعددية الثقافية مع تطوّر مواضيعها ولم يقتصر على الجماعات الثقافية فقط. ضف إلى ذلك أنه لم يقتصر في تعريفه لمفهوم الاعتراف على الاعتراف الثقافي الرمزي وفقط وإنما اشتمل على أبعاد أخرى للاعتراف والمتمثلة في كلّ جوانب الحياة الاجتماعية.

2.2. الهدف من سياسة الاعتراف في التعددية الثقافية:

إنّ الهدف من سياسة الاعتراف في التعددية الثقافية لا يتعلق بمحوّية خاصة لجماعة أو أفراد معيّنين داخل المجتمعات التي ينتمون إليها ولا بالاعتراف الثقافي الرمزي بها فقط .. كما يوضّحه -الجباعي- وإنما يتجاوز ذلك إلى أمور أخرى لها تشتمل على منزلتهم ومكانتهم الاجتماعية التي يجب أن تتناسب وتتوافق مع مبدأ التكافؤ والمساواة في المشاركة الاجتماعية والسياسية ... وغيرها. ويؤكد قائلا: "... فعندما تعمل بعض الأنساق القيمية على جعل بعض الأفراد أو الجماعات كائنات دونية أو كائنات مقصية اجتماعيا أو غير مرئية، فإنّ هذا يعني أنّ هذه الفئات لا تتمتع بمنزلة قانونية عادلة وليس لها حق مساوٍ لحق غيرها في المشاركة في الحياة الاجتماعية..". (الجباعي، 2015، صفحة 11)

وبمعنى آخر فإنّ سياسة الاعتراف العام -بصفة عامة- تهدف إلى الحدّ من الإقصاء، وتدفع في اتجاه الاعتراف بالحق المشروع في الثقافة. ويؤدي هذا إلى الاعتراف بحق الأقليات في حماية ثقافتها بمقوماتها

المختلفة، والاستفادة من المساواة الاجتماعية وحتى حق التمتع، في بعض الحالات، بدرجة معينة من الحكم الذاتي في تدبير بعض قطاعات حياتها الاجتماعية. (سافيدان، 2011، صفحة 16)

تُعنى سياسة الاعتراف العام في التعددية الثقافية -إذن- بموضوع إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية لصالح الأقليات جميعها، لا الأكثرية المهيمنة. ومن ثم، تصبح إقرارا من طرف الدولة - القومية بوجود الاختلافات والتباينات الثقافية على نحو رسمي. (مجيد، 2010، الصفحات 207-208)

ويؤكد -تالور- بقوة (أنّ الاعتراف ليس مجرد مجاملة في التعامل مع الغير، ولكنه أساسا حاجة إنسانية حيوية) .. (سافيدان، 2011، الصفحات 27-28) فلاعتراف المطلوب -حسبه- ليس مجرد مجاملة تدين بها الدولة إلى تلك الشعوب التي تشكل الأقليات الثقافية، بل هو حاجة إنسانية ضرورية. ولكي يتحقق ذلك عمليا، ينبغي عليها ضمان الحقوق والحريات الأساسية للفرد والجماعة معا، وعلى قدم المساواة، بحيث يتم فيها الأخذ بالاعتبار ما لحقّ بتلك الجماعات المحرومة من ظلم تاريخي عانت منه بأيّ شكل كان. (مجيد، 2010، صفحة 210) وتنقسم الأمراض التي تصيب الهوية في إطار مفهوم الاعتراف -برأيه- إلى قسمين: يرتبط الأول بغياب الاعتراف الذي يؤدي إلى شكل من أشكال عدم الوضوح الاجتماعي السياسي والثقافي اتجاه من تُنكر هويته؛ بينما الثاني لا يرتبط بغياب الاعتراف ولكن بإحساس سيء يبعث الشعور بالذل والمهانة والاحتقار -كما يشرح-. ويتابع مؤكداً بأنّ (عدم الاعتراف) أو (الاعتراف الناقص) أكيد أنه يحدث أذى ويشكل نوعا من الإضطهاد يجعل صاحبه سجين طرق عيش خاطئة ومشوهة ومقلصة. وموازة مع ذلك، يمكن أن تعبّر طلبات الاعتراف -كما يضيف- إما عن طلب الوضوح في الرؤيا، أو طلب مراجعة التصوّر عن هوية معينة، ويمكن بالنسبة لتالور، أن تجلب الأشكال المرضية للاعتراف معاناة قاسية ومشكلات كبرى (سافيدان، 2011، الصفحات 27-28) على الأمن القومي عامة والأمن الثقافي خاصة للفرد، المجتمع والدولة على حد سواء. كما يؤكد -باتريك سافيدان- في مناقشته للفكرة نفسها والمتمثلة في نوع الاعتراف الذي تعتمده الدولة -القومية من خلال سياسات الهوية التي تنتهجها في إدارتها لظاهرة التنوع داخلها، أنه حتى يصبح الاعتراف موضوع سياسة معينة، فإنه لا ينبغي الإعتداد بأنّ نسيان الاعتراف هو الذي يشكل حالة مرضية، ولكن نوع الاعتراف أكيد أنه يكون كذلك. مثل أن يتبنى أعضاء مجموعة ما صورة سلبية عن صورتهم الذاتية. وذلك، لأنهم يختزلون بكل بساطة صورة تدينهم، التي تتجسد من خلال الشكل المرضي أو الناقص للاعتراف. (سافيدان، 2011، الصفحات 28-29)

3.2. المواقف المضادة للاعتراف في التعددية الثقافية:

تعددت الحجج والافتراضات التي تساند رفض سياسة الاعتراف بحقوق الأقليات الثقافية باختلاف أشكالها في التعددية الثقافية (سافيدان، 2011، صفحة 42) واختلفت باختلاف التوجهات والقناعات إلى جانب المواقف من سياسة الهوية هذه، التي تواجه إنتقادات واتهامات ركزت أكثر على النتائج والانعكاسات التي يمكن أن تفرزها من بينها تلك التي ترى في تبنيها بمثابة الخطوة الأولى نحو إختلالات وانزلاقات خطيرة تؤدي إلى التفكك الاجتماعي والصراعات الإثنية والدينية ونهاية التضامن الاجتماعي والسقوط في دوامة العنف الذي يقود بداهة إلى تقييد الحريات المدنية والسياسية، (سافيدان، 2011، صفحة 55) وتلك التي ترى أنّ الاعتراف في التعددية الثقافية يكمن دوره في إعادة أثنية الفضاء الاجتماعي، واكساب التقسيم شرعية، وإناطة التدبير لمسيرين طائفيين أو متمسكين بهويّات خصوصية ... وغيرها. (سافيدان، 2011، صفحة 48) وفيما يلي عرض لأهم هذه المواقف المعارضة للمفهوم كمفهوم وحدود ومشكلات التطبيق أيضا.

ومن بين أهم هذه المواقف المعارضة لنظام الاعتراف في التعددية الثقافية هو موقف -نادر كاظم- الذي عبّر عنه في كتابه: خارج الجماعة: عن الفرد والدولة والتعددية الثقافية، والذي يرى أنه بالرغم من أهمية مفهوم الاعتراف في التعددية الثقافية إلا أنه يبقى، واحدا من المفاهيم الإشكالية الكبيرة، لأنه يطرح الكثير من الإشكالات التي تُعيد إلى معضلة المساواة والمعاملة المتساوية للدولة -القومية في إطار التعددية الثقافية. فإذا كان -برأيه- من حق جميع المواطنين أن يحظوا بمعاملة متساوية من قبل الدولة، فكيف يمكن ترجمة الاعتراف المتساوي على أرض الواقع فيما يتعلق بالحقوق الثقافية؟ وإذا كان على الدولة أن تحترم التنوع الثقافي، فكيف يترجم هذا الإحترام في عملية التشريع ورسم السياسات العامة؟ وإذا كان الناس مختلفين من حيث الدين والعرق والثقافة والطبقة والجنس ... إلخ، فهل من واجب الدولة عندئذ أن تعترف بكلّ هذه التنوعات في تشريعاتها وسياساتها العامة؟ -ويضيف- كيف يترجم، على سبيل المثال، اعتراف الدولة المتساوي بالتنوع القومي بين مواطنيها خاصة وأنّ لكلّ قومية لغتها الخاصة؟ فهل يترجم اعتراف الدولة بهذا التنوع من خلال اعترافها بكلّ هذه اللغات كلغات رسمية؟ .. (كاظم، 2016، صفحة 102) ومن أجل دعم تساؤلاته التي تطرح الكثير من الاستفهامات والاشكالات يعتمد بعض الأمثلة عن دول ومجتمعات تعيش في إطار التنوع الثقافي بأشكاله التي يمكن أن تعرف مثل تلك المشكلات والمعضلات وحتى تلك التي تعيشها فعلا بتساؤلاته التالية: وهل يجب على دولة مثل العراق أن تعترف

بتنوعاتها الثقافية المتكاثرة كقوميات أو كجماعات رسمية؟ وهل على إيران أن تعترف بالفارسية والعربية والأذرية والكردية والبلوشية كقوميات رسمية؟ وفي حالة الدين هل يكون على دولة مثل مصر أن تعترف بالإسلام والديانة القبطية والبهاية كأديان رسمية؟ وفي حالة المذهب هل يترجم الإعراف في دول الخليج في صورة اعتراف رسمي بالمذاهب السني والشيعة (والإباضي في حالة عُمان) كمذاهب رسمية في الدولة؟ (كاظم، 2016، الصفحات 102-103)

والنتيجة التي يخرج بها -نادر كاظم- في نقده لسياسات الإعراف في التعددية الثقافية من خلال التساؤلات المختلفة التي ذكرها هي أنّ مفهوم الإعراف يدخل في هذه النقطة في نفق مظلم، لذلك تتباين دول العالم -حسبه- في التعامل مع هذه المعضلة وتختلف سياساتها في المجال .. ويُنهى نقده للفكرة بتساؤل إشكالي رئيسي يشتمل على كلّ التساؤلات التي ذكرها ويلخص كلامه بقوله: (.. ولكن هل يتطلب إحترام التنوع الثقافي أن تبادر الدولة إلى الإعراف الرسمي بكلّ اللغات والثقافات والأديان والأعراق والاثنيات التي توجد ضمن حدودها؟ ..) (كاظم، 2016، صفحة 103) ولنا أن نتساءل أيضا دعما لما سبق بالقول: وما هو الشكل أو الأشكال من الإعراف التي يمكن أن تبنى عليه سياسات الهوية في إطار التعددية الثقافية؟ وما هي حدود سياسة الإعراف هذه؟ وفي هذا يؤكّد -نادر كاظم- أنّ: مفهوم الإعراف يمثّل إشكالا حقيقيا أمام التعددية الثقافية، هو الذي ينطوي على الحلّ والمشكلة في الوقت ذاته .. (كاظم، 2016، صفحة 112) فمن بين هذه المشكلات التي يذكرها أنّه (الإعراف) سينتهي، بالضرورة، إلى تعريف التنوع بصورة جوهرائية واختزالية مضادة لحقيقة التنوع ذاته حيث سيكون على كلّ واحد منا أن يحدّد عضويته في جماعة واحدة تعترف بها الدولة، في حين (أنّ أيّا منا لا تُعرّف عضويته في جماعة واحدة أو في شكل واحد من أشكال الحياة الثقافية الأخلاقية .. إذ نحن ورثة الكثير من التقاليد الفكرية والثقافية المميّزة والمتضاربة في بعض الأحيان). (كاظم، 2016، صفحة 113)

ومن أشدّ المواقف المضادة لسياسة الإعراف في التعددية الثقافية هي نظرة الماركسية التي تعتبر المطالب المتعلقة بإثبات الهويات الثقافية من قبل شعوب صغيرة شكلا من أشكال التخلف السياسي والثقافي والاجتماعي بل والأخلاقي. (سافيدان، 2011، الصفحات 33-34) هي التي رفضت مطلقا أن يمنح ل: شطايا الشعوب -كما يصفونها-، التي تمثل للأقليات، وضعاً قانونياً معيّناً. وتلتقي ليبرالية وإشتراكية القرن التاسع عشر على خط الرفض والالغاء نفسه. ويكتب (سييس) في هذا الاتجاه في حديثه

عن حال الجمهورية الفرنسية: (أشعر لزمن طويل أنّ هناك رغبة في تجاوز الوضع الفرنسي الهش إلى وضع أرقى، وسوف لن تعود هذه الفرصة إذا ضاعت، وستحتفظ الأقاليم إلى الأبد بفكرها الطائفي وامتيازاتها وبمطالبها وأنانيتها. ولن تتدارك فرنسا بعد ذلك فرصة الوحدة السياسية التي تعتبر ضرورة ملحة لتصبح فرنسا شعبا قويا ..) (سافيدان، 2011، الصفحات 36-37)

ولا يتردد -جون غراي- أحد رواد التوجّه الليبرالي في توجيه النقد إلى تجاوزات مفهوم الإعتراف في التعددية الثقافية الغربية، ويصفه بأنه شكل من أشكال (النزعة الأبوية) المضرة بالثقافات والهويات. وإذا كان الإعتراف في التعددية الثقافية يرى أنّ إحترام التنوّع ينبغي أن يُعبّر عنه في صورة الإعتراف الرسمي من قبل الدولة، فإنّ -غراي- يذهب، إلى القول بأنّ (الولع بالتعدد الثقافي هو في حقيقته نقيص لاحترام التنوّع الثقافي). (كاظم، 2016، صفحة 112)

موقف آخر مضاد لفكرة الإعتراف العام في التعددية الثقافية ذلك الذي يتبنّاه أنصار اليسار الاشتراكي الذين يرون أنّ سياسة الإعتراف بالتباينات الثقافية ستؤدي إلى تعميق التباينات في المجتمع، وازدياد حدة التوتر القائم بين المكونات الثقافية، لأنّ مبدأ التباين والاختلاف الذي يتم الاستناد إليه لتحقيق المساواة بين الثقافات سيكون في صالح الجماعات الثقافية المحرومة تحديداً، وذلك تعويضاً لها عمّا لحقّ بها من حرمان ثقافي وتاريخي وبأشكاله. وهذا ما سيؤدي عملياً -حسبهم- إلى توليد الحقد، أيّ التوتر الاجتماعي ما بين هذه الجماعات وأعضاء الجماعة المهيمنة. (مجيد، 2010، صفحة 211) ولنا في العديد من الحالات في الكثير من دول العالم خاصة العربية والأفريقية منها كالعراق وسوريا ولبنان ومصر والدول المغاربية بإختلافها خير الأمثلة عن ذلك.

3. سياسات الإدماج الثقافي:

ليست سياسة الإعتراف هي السبيل الوحيد لإدارة التنوّع الثقافي والتعامل مع الظاهرة، بل هناك سبل أخرى بديلة، لعلّ من أبرزها سياسة الإدماج الثقافي.

ظهر مفهوم الإدماج للتعامل مع مسائل الهوية والآخر والتكوينات الاجتماعية المتباينة التي تتفاعل داخل المجتمعات .. ومن هنا برزت الحاجة إلى إدماج الجميع في إطار المواطنة بالعودة إلى الفكرة العامة التي يتأسس عليها المفهوم، خصوصاً في ظلّ ازدياد مواضيع التعددية الثقافية أشكالها ومظاهرها، في مجتمعاتنا المعاصرة وفي عصر العولمة الذي نعيش فيه. (مي مجيد عبد المنعم مسعد وآخرون، 2014، الصفحات 221-222)

ويرتبط مفهوم الاندماج بالمواطنة المختلفة في مضمونها عن التعايش إختلافا كبيرا، وهو الذي يتعارض كلفة مع الدمج القسري أو الصهر أو التذويب والجانسة. (مي مجيد عبد المنعم مسعد وآخرون، 2014، صفحة 150) لذا فالاندماج مفهوم إيجابي (مي مجيد عبد المنعم مسعد وآخرون، 2014، صفحة 221) على عكس المفاهيم الأخرى المذكورة التي تعتبر مفاهيم سلبية لا تخدم المفهوم العام للتعددية الثقافية وإنما تمسّ بها حيث أنها تعارضها بالكامل.

1.3. تعريفات الاندماج الثقافي:

ينطوي مفهوم الاندماج -لغويا واصطلاحيا- على معنى عام يُقصد به: "عملية خلق الفرص وتوفيرها على قدم المساواة لتوطيد الروابط الاجتماعية بالمشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا) والمؤسسات العامة." (مي مجيد عبد المنعم مسعد وآخرون، 2014، صفحة 212)

إنّ الاندماج: "عملية تطبيع تتيح التفاعل بين مختلف الجماعات باختلاف هياكلها وانتماءاتها. لذا لا بدّ من الأخذ بالاعتبار علاقات القوة داخل المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهي العلاقات التي تؤثر في النهاية في أوضاع المجتمع الداخلية." (مي مجيد عبد المنعم مسعد وآخرون، 2014، صفحة 222)

يُقصد بالاندماج* حسب -حسام الدين علي مجيد-: (تضمنين الفئات والجماعات الأقل حظا، من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، في العمليات السياسية والاقتصادية، بغرض

* الاندماج مفهوم عام يشمل كثيرا من المعاني والمفاهيم التي تختلف باختلاف السياق الذي توظّف فيه؛ فهو قد يعني، مثلا:

- إدماج الجماعات المختلفة من الناحية الثقافية والاجتماعية في حدود جغرافية، بقصد تأسيس هوية وطنية موحدة.
- كما أنه يطلق على الحالات التي تبسط الحكومة المركزية فيها سلطتها على الأطراف أو المناطق التابعة لها.
- أو أنه يرمي إلى تجسير الفجوة بين الحاكم والمحكوم، أي إنه يتحدث هنا عن ردم الفجوة القائمة بين النخبة السياسية الحاكمة والمجتمع أو قطاعات منه، لأسباب ثقافية أو إجتماعية أو إثنية.
- أو قد يقصد به تحقيق قدر من الاتساق القيمي، يكون محوره العدالة والمساواة لضمان استمرارية النظام الاجتماعي.
- أو إعطاء الجماعات المهمشة حقوقا كاملة في المواطنة بغرض إدماجها في العمليات السياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع.

تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم انتفاء الفوراق وحالات التمييز التي تقع عليهم، لأسباب تتعلق إما بوضعهم السياسي أو الديني أو الثقافي. ويتم ذلك بإزالة العوائق التشريعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تمنع هؤلاء الأفراد من التمتع بحقوق مواطنة غير منقوصة). (باقر سلمان النجار وآخرون، 2014، صفحة 59)

كما عرّفه -باقر سلمان النجار- بأنه: (الدفع لبناء مجتمع متناغم سياسيا واجتماعيا، من حيث التطابق بين الدولة بوصفها كيانا سياسيا، والأمة بوصفها الموروث الحضاري والثقافي، الذي يعزز قيمة المواطنة في الدولة التي يتوحد فيها المتباينون ثقافيا في إطار وحدة إقليمية وبناء هوية جامعة .. (تعترف لهم بمميزاتهم وخصائصهم الثقافية) والهدف من الاندماج الاجتماعي هو السعي لفك التناقض بين الأمة المتجانسة والواقع المتعدد). (حسن عبيد وآخرون، 2014، الصفحات 769-770)

2.3. الهدف من سياسة الاندماج الثقافي:

إنّ الاندماج، أيّا يكن تعريفه، ليس الغاية في حد ذاته، إنما هو وسيلة لدعم التسامح وقبول الآخر والحصول على الحقوق، وهو لن يكون مفتعلا إلّا بمشاركة الجانبين -الدولة والمجتمع. فالمفهوم يرتبط بجانبين هما مسألة الجماعات المراد إدماجها، وأشكال الاندماج وآلياته، إذ يشمل الاندماج الكثير من الآليات والسياسات التي تهدف إلى الاستيعاب داخل النظام السياسي والدولة-القومية. وتقوم هذه السياسات على كثير من الأسس، مثل وجود ثقافة سياسية تسمح باستيعاب الاختلافات بأبعادها المختلفة، وتفعيل المساواة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والاعتراف الثقافي. (مي مجيد عبد المنعم مسعد وآخرون، 2014، صفحة 222)

ولقد برزت سياسيات الاندماج أو التضمين في مواجهة الاستبعاد* (حيث أنه لا يكون فيه عادة حديث عن الاندماج إلّا ويُقدّم كنفيز للإقصاء أو الاستبعاد). لذا، فإنّ سياسات الاندماج الإقتصادي

وأخيرا، قد يقصد به القدرة على تنظيم الناس في مجتمع ما ابتغاء تحقيق بعض الأغراض العامة. في: (باقر سلمان النجار وآخرون، 2014، صفحة 58)

* الاستبعاد ليس أمرا شخصيا يخص فردا واحدا أو أفرادا بعينهم، أو نتيجة تدني القدرات الفردية لبعض دون الآخرين، بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معيّنة ورؤى تسود ومؤشر إلى تأدية هذه البنية وظائفها. كما أنه لا يمثل في حد ذاته موقفا سياسيا أو طبقيا أو دينيا أو عرقيا، وإنما هو جماع ذلك كله. في: (باقر سلمان النجار وآخرون، 2014، الصفحات 56-57)

والاجتماعي والسياسي، هي التي تنزع نحو تحقيق قدر من التوازن في علاقات القوة بين المكونات الإجتماعية المختلفة، وهي مداخل مهمة في تحقيق الاندماج للجماعات الأقل حظا في مركّب القوة القائم. (باقر سلمان النجار وآخرون، 2014، الصفحات 57-58)

ويقدم (ألكسندر) ثلاثة مداخل لتحقيق الاندماج، وهي: الاستيعاب (Assimilation)، والتشريط الإثني (Hyphenation Ethnic)، والتعددية الثقافية (Multiculturalism). وفي ما يلي شرح لكل مدخل على حدى:

▪ **الاستيعاب:** يُقصد بالاستيعاب القدرة على تحييد المميّزات والخصائص الثقافية؛ العرقية أو الدينية أو اللغوية ... وغيرها، كشرط للانضمام إلى المجال العام للدولة. وخيار الاستيعابية هذا هو الذي يحدّد التعبير عن الاختلافات الثقافية في الدائرة الخاصة للدولة فقط. (باقر سلمان النجار وآخرون، 2014، الصفحات 58-59)

يعتقد -كولين- والذي يدعم فكرة الاستيعابية أنّ: (تحقيق الانسجام والتطابق في المجتمع لا يعني أن تكون هناك وحدة وتطابقا في الصفات الإثنية، بل يعني إذا ما قدر له أن يتحقق أصلا، وجوب التطابق في المصالح والاهتمامات الإجتماعية والتاريخية، بحيث يتم ذلك من خلال إكراه مجموع السكان الأمريكيين، بمختلف أعراقهم، على إحداث قطعة تامة مع ذكرياتهم وتجاربهم الموروثة عن الأجداد، والاستخدام الحصري للغة الإنجليزية والتاريخ الإنجليزي والأمريكي في المدارس وفي الحياة اليومية.).

ولقد تطرق -جون ستيوارت ميل-^{*} لمسألة التعامل مع الأقليات في كتاب عاجل فيه الحكومة التمثيلية وظروف ممارستها الممكنة. وقد مال، في إطار وجهة النظر هذه إلى التعبير عن فكرة الاستيعاب في إطار ما سمّاه بـ: (الاندماج السلس) لقومية معيّنة ضمن قومية أخرى رافضا لفكرة الاعتراف الثقافي، ولا يمكن أن تستفيد -برأيه- مجموعة إثنو-ثقافية، ذات ثقافة خلفية باهتة، من حق التواجد السياسي على قدم المساواة في مواطنة مستقلة عن مواطنة البريطانيين أو الفرنسيين.

^{*} جون ستيوارت ميل فليسوف واقتصادي بريطاني، ولد عام 1806. من رواد الفلسفة الليبرالية وأحد أكثر المفكرين تأثيرا في تاريخ الليبرالية الكلاسيكية، ساهم على نطاق واسع في النظرية الإجتماعية والنظرية السياسية والاقتصاد السياسي. وقد برز وشاع مفهومه عن الحرية "حرية الفرد". ومن أسمى المبادئ عنده هي: حرية الفرد والتنوع والعدالة.

ويكتب في الفصل السادس عشر من كتابه: (أكدت التجربة عن إمكان تذيب قومية داخل أخرى، وعندما تكون هذه الأقلية متخلفة ومتأخرة، فإنّ التذويب يكون كلياً. ولا ينكر أحد إمكان إدماج الفرد، المنتمي إلى البروطون أو الباسك .. وأن يصبح عضواً فرنسياً تام المواطن مقتسماً مع الآخرين مزايا الحماية الفرنسية وكذا كرامة ونفوذ السلطة الفرنسية .. وتصدق هذه الملاحظة على الكالو أو على الإيكوسي من الأعالي كعضو من أعضاء الشعب البريطاني). (سافيدان، 2011، الصفحات 34-35)

▪ **التشريط الإثني:** يُقصد بالتشريط الإثني احترام الخصوصيات الثقافية من أجل الوصول إلى هوية جماعية مشتركة في عملية تُعرف بـ: التهجين الإثني. (باقر سلمان النجار وآخرون، 2014، الصفحات 58-59)

▪ **التعددية الثقافية:** تمثل التعددية الثقافية مذهباً اجتماعياً يميّز نفسه كبديل إيجابي عن سياسة الإندماج، يلتزم بسياسة الإقرار بحقوق المواطنين والهويات الثقافية لجماعات الأقليات الثقافية باختلافها، وبعمومية أكثر، إثبات قيمة التنوع الثقافي. (طوني بينيت وآخرون، 2010، الصفحات 196-197) فلا ينظر للتعددية الثقافية بوصفها نموذجاً للاندماج، وإنما ينظر إليها كوسيلة للحفاظ على التنوع في إطار الوحدة. (باقر سلمان النجار وآخرون، 2014، الصفحات 58-59) هي التي تتعارض -مطلقاً- مع الاستيعابية التي تحصر التعبير عن الاختلافات الثقافية في الدائرة الخاصة للدولة -القومية فقط - كما سبق وأشرنا لذلك-. (كوش، 2007، صفحة 184) ومن أجل تحقيقها يتبنى -ويل كيمليكا- (Will Kimlicka) مفهوم العدالة الإثنية والعرقية والأقليات، ويعرّفها بأنها غياب علاقات الإضطهاد والاذلال، وذلك بحفظ حقوق هذه الأقليات في المجتمع السياسي باستبدالها بـ: (الأمة أحادية الثقافة بمتعدّداتها)، التي تكفل حقوق الأفراد وتزيل عنهم الظلم والحرمان. وبحسب -كيمليكا- يجري تحقيق العدالة في هذا السياق بواسطة الحرية الثقافية والمساواة الثقافية التي تكفلها الدولة من حرية الاختيار وممارسة النشاطات والممارسات بناء على هذا الخيار. ومن ثمّ، لا يُقصد من

* ويل كيمليكا فيلسوف كندي حاصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة أكسفورد البريطانية، يشغل منصب أستاذ الفلسفة السياسية. عرف بكتاباته المتعددة والقيمة عن التعددية الثقافية. من بين أشهر منشوراته كتاب "أوديسيا التعددية الثقافية" (2007).

المساواة الثقافية التي تمارسها الدولة المعاملة المماثلة، وإنما المتباينة التي تكفل التعامل بما يتلاءم مع ثقافة المجموعة في ظلّ الدولة-الأمة. (حسن عبيد وآخرون، 2014، صفحة 771)

3.3. المواقف المضادة لسياسة الإدماج:

يتعرض مفهوم الإدماج في التعددية الثقافية هو أيضا للكثير من الانتقادات والاثامات التي ركزت على مآلات وعواقب اعتماد تلك السياسة من طرف الدولة. وفي هذا الإطار وعند مناقشته للفكرة يطرح -مي مجيب عبد المنعم مسعد- مجموعة من التساؤلات مشيرا إلى أنّ مفهوم الإدماج يثير الكثير من التساؤلات والاستفهامات، والمتمثلة في: إلى أيّ مدى تستطيع أيّ جماعة داخل أيّ مجتمع أن تحتفظ بهوياتها وتضمن في الوقت ذاته الإدماج في مجتمعاتها؟ إلى أيّ مدى يعالج المفهوم المشكلات التي تواجهها الدولة ومجتمعها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا؟ وهل يؤدي الإدماج إلى استقرار المجتمع؟ أم أنه يصعد من المطالبة بالمشاركة والحقوق والوصول إلى السلطة ومن ثم الصدام معها؟ (مي مجيب عبد المنعم مسعد وآخرون، 2014، صفحة 220) هذا ما يفتح المجال أمام معضلات ومشكلات أمنية بأبعادها عند تبني وانتهاج مثل هذه السياسة.

ومن بين المواقف المضادة لسياسة الإدماج موقف -باتريك سافيدان-^{*} منها الذي يؤكّد في كتابه: الدولة والتعدّد الثقافي، أنّ الإدماج يشكل نمودجا مضادا لكل نماذج التعددية الثقافية .. ولكي يفهم ذلك -برأيه- تجب العودة إلى الرسالة -التي تشرح لجزء من الفكرة- التي وجهها -ارنست رينان- سنة 1871 (والذي ألقى محاضرة سنة 1882 تحت عنوان: ما الأمة؟) إلى -دافيد فريديريك ستراوس- والتي دار محتواها حول ضم ألمانيا لجزء من الألزاس واللورين بعد معاهدة فرانكفورت في ماي 1871: (تتكون شخصية كل أمة، دون شك، من العرق واللغة والتاريخ والدين، ولن يتكون أيضا من شيء أكثر واقعية يكمن في الاتفاق الفعلي والارادة التي تملكها مختلف أقاليم الدولة في التمتع بحياة مشتركة. ولم ترغب أيّ مقاطعة فرنسية في الانفصال عن فرنسا قبل الضم المحزن لنيس؛ ويكفي هذا في تجريم أوروبا جراء محاولتها تقسيم فرنسا، وذلك مهما كان الوضع اللغوي والعربي هشاً في فرنسا. وبالعكس، فهناك أجزاء من بلجيكا وسويسرا وكذا بعض جزر المانش تتكلم اللغة الفرنسية، ولكنها لا ترغب، على الاطلاق، في الانضمام إلى فرنسا؛ وتكفي هذه الرغبة في تجريمنا

^{*} باتريك سافيدان فيلسوف فرنسي ولد عام 1965، له عدّة كتابات في مجال الفلسفة السياسية. عرف بكتاباته عن التعددية الثقافية ومفاهيمها المرتبطة منها المساواة والعدالة الثقافية. من بين أهم منشوراته كتاب "التعددية الثقافية." (2009).

إذا ما حاولنا ضمها بالقوة. فالألراض ألمانية لغة وعرقا، ولكنها لا ترغب في الانضمام إلى الدولة الألمانية؛ ويحسم هذا في الأمر. نتحدث عن حقوق فرنسا وحقوق ألمانيا. ولكن هذا لا يمسن كثيرا بقدر ما يمس شعور الألراضيين في الحق في الحياة لحما وعظما والاستجابة فقط للربعة التي تملها اختياراتهم). (سافيدان، 2011، الصفحات 38-39)

موقف آخر مضاد لسياسة الإدماج الثقافي هو الذي قدّمه الباحث -باقر سلمان النجار- في دراسة له: الدولة العربية: بين إخفاقات البناء وتعطّل الاندماج، مستندا على مجموعة من الحالات للدول العربية في نقده للفكرة من خلال ما آلت اليه الأوضاع فيها بشرحه أنّ: "سياسة الإدماج الثقافي في التعددية الثقافية التي تحاول أن تتبناها الدول لجزء من مكّوناتها الإثنية أو أقلياتها الثقافية أو لها كلّها، والأمثلة متعدّدة في ذلك كما في الحالة العراقية أو المصرية أو السورية أو اللبنانية ... وغيرها من الحالات، لم تؤدي أبدا إلى تطوير عمليات الدولة وسياساتها وعلاقتها بمجتمعاتها أو إلى إدماج إثنياتها أو أقلياتها كلّها أو جزء منها ضمن الأطر المؤسسية للدولة. بل أنّها نزلت بتلك المجتمعات إلى مجتمعاتها الأولى: كالقبيلة والطائفة والعشيرة والجماعة، كما في الحالين العراقية واللبنانية من خلال نظام المحاصصة المعمول به هناك، والذي جمّد العملية السياسية التي تطرح حلولاً للمشاكل القائمة، وحول الدولة إلى مؤسسة إدارية أو شركة معنية بإدارة المجتمع، يكون فيها لأفراده حصصا (أسهما) تختلف نسبتها بين جماعة وأخرى". (باقر سلمان النجار وآخرون، 2014، صفحة 52)

من المواقف المضادة أيضا لسياسة الإدماج ذلك الموقف الذي يرى أنّه صحيح أنّ مفهوم الإدماج مفهوم إيجابي، ومفهوم الاستبعاد مفهوم سلبي. ومن شأن هذا أن يجعل كلّ سياسة تضمينية إندماجية تهدف إلى مقاومة الاستبعاد. لكن هذه النظرة السطحية تنافي الواقع، لأنّ إدماج أيّ جماعة يتطلب بالضرورة استبعاد جماعة أخرى ولو جزئيا، أو استبعاد الجماعة نفسها وإنما في مجال آخر. فللتضمن تأثيرات استبعادية -كما يشرح-. (مي مجيد عبد المنعم مسعد وآخرون، 2014، صفحة 221)

من الانتقادات أيضا نقد فكرة خيار الاستيعابية في الإدماج الثقافي حيث أنّ هناك من يؤكّد أنه تحدث الأزمة في أغلب الأحيان عندما تحاول الدولة إعتماد خيار سياسة الاستيعابية الذي تسعى من خلالها إكراه الجماعات الثقافية على الإنصهار والذوبان والاندماج في الثقافة المهيمنة للأكثرية. وحسب -حسام الدين علي مجيد- فإنّ مثل هذه النتيجة لا يمكن بلوغها، وذلك لأنّ الأمر الذي لا يقبل التغيير

والتحويل في حياة الإنسان هو خاصيته الذاتية الجوهرية المتجسدة في موروته النفسي-الجسدي، إذ إنّ في مقدرة البشر تغيير ملابسهم وسياساتهم وأزواجهم، وحتى دياناتهم وفلسفاتهم، لكنهم لا يستطيعون تغيير أجدادهم وماضيهم. (مجيد، 2010، صفحة 142)

هناك من يرى أيضا أنّ سياسة الاندماج الثقافي لم تعد عاملا لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعيين، لأنّ للمفهوم الكثير من التناقضات. الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في مفهومها وفي المفاهيم المتفرعة التي تقوم عليها وإعادة تشكيلها على غرار الدولة-القومية المرتبطة بمفهوم الثقافة الواحدة في إطار الإدماج الثقافي إلى الدولة المتعددة الثقافات التي تقع عليها مهمة التوفيق بين احترام الحق في التنوّع الثقافي وضمان الوحدة السياسية.

4. سياسات الحياد الثقافي للدولة:

1.4. تعريف الحياد الثقافي والهدف منه:

كثيرا ما يتم طرح حياد الدولة تجاه ثقافة مواطنيها، بمعنى تجاه تنوّعها الثقافي كسياسة من السياسات البديلة لسياسي الاعتراف والاندماج في التعددية الثقافية التي تنتهجها الدولة في إدارتها لقضاياها ومسائلها الثقافية والهوياتية. حيث تلزم هذه الأخيرة بهذا المبدأ وهذه السياسة وتعتمدها كحلّ رئيسي في مواجهة العضلات الأمنية باختلاف أبعادها التي قد تطرحها الظاهرة والتصدي لها. سنناقش في هذا العنصر سياسة الحياد هذه بالتركيز أكثر على حدود هذه الفكرة.

إنّ من دعاة سياسة الحياد في التعددية الثقافية هو التوجّه الليبرالي، الذي ينأى أنصاره بأنفسهم عن ثقافات الجماعات والهويات الخاصة والمتعددة ولا يولونها أهمية كبيرة، لأنهم يغلبون قيمة الفرد (الحُرّ) المجرد الذي يشكل كيانا منفصلا ومستقلا بنفسه .. والذي يسعى إلى تكوين ذاته ووجوده .. دون الالتفات إلى حيثياته الثقافية والاجتماعية. (الطشم، 2018، صفحة 1) وإنّ الحيادية التي يدعو إليها اليسار الليبرالي* وفي مقدّمتهم -راز ودوركين- هي في الأصل امتداد لفكرة العلمانية التي تنتهجها الأنظمة السياسية الغربية، بحيث صار التطوّر الجديد في الفكرة الأصلية متمثلا في عدم الإكتفاء بالفصل ما بين الدين والدولة (السلطة السياسية)، بل إضافة الثقافة عموما إلى خانة الدين، ثم التعامل مع الثقافة والدين بصورة

* يُعدّ اليسار الليبرالي، صاحب فكرة حيادية الدولة، وكان جوزيف راز (Joseph Raz) أول من طرح هذه الفكرة. في: (مجيد، 2010، صفحة 199)

حيادية، سواء بسواء. وبالتالي لا تعبّر الدولة عن معتقدات الأكثرية، ولا الأقلية، سواء أكانت تلك المعتقدات دينية أم ثقافية، وفي الوقت ذاته تتعامل الدولة على أساس إحترام كافة المكونات الثقافية والدينية للمجتمع دون استثناء. (مجيد، 2010، صفحة 200)

ولا يختلف أنصار اليمين الليبرالي في مواقفهم من حيادية الدولة عن أنصار اليسار الليبرالي، ومن بين ممثليه -جون غراي- الذي يؤكّد في مناقشته للفكرة أنه: (في ظلّ فسيفساء التقاليد المعقّدة التي تمثل المجتمع الحديث، تبدو أية حكومة غير مهيأة بالقدر الكافي للقيام بدور الحارس أو الحامي لأيّ من التقاليد التي تتولى حمايتها، وليس بوسعها أن تدّعي التعبير عن أية جماعة أخلاقية لها دعائم عميقة في المجتمع، لأنه لا وجود لمثل هذه الجماعة. وفي سياقٍ كهذا، تنحصر مهمة الدولة في الإبقاء على الارتباط المدني في حالة جيّدة. وهذا هو البناء القانوني الذي قد يتعايش فيه بسلام ممارسو التقاليد المختلفة الذين لا يجمعهم غرض مشترك.) هذا ما يعني، أنّ الدولة إذا ما انسحبت من المجال الثقافي وجعلته شأنًا خاصًا بالأفراد، فإنّ ذلك سيقود إلى جعل نمط حياة الفرد الليبرالي مجرد أسلوب حياة من بين الكثير من الأساليب، دون وجود ضمان لاحتفاظ أسلوب الحياة الليبرالي ذاك في مكانة الصدارة مقارنة بأساليب وأنماط الحياة الأخرى، لأنّ إختيار أيّ منها وجعله في مثل هذا المقام سيكون ببساطة شأنًا خاصًا بالأفراد لا الدولة. (مجيد، 2010، الصفحات 202-203)

ويؤكّد -شاندرا كوكاثاس* (Chandran Kukathas) أحد رواد اليمين الليبرالي أنّ الليبرالية لا تعادي التمايز والاختلاف بين الجماعات عكس ما يتم اتّهامها به، وذلك بحكم كون الليبرالية تتجاوب أصلاً مع التنوّع الثقافي من خلال تبنيها مبدأ التسامح مع مختلف الثقافات داخل المجتمع. وبذلك، فإنّ (الليبرالية تتّسم بالحيادية في تعاملها مع التنوّع، إذ إنها لا تمايز بشكل صريح ما بين مختلف الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد، ولا تفترض بشأنها أية أحكام مسبقة، سواء بخصوص جدوى

* شاندرا كوكاثاس فيلسوف ومنظر سياسي أسترالي ولد بماليزيا عام 1957 له عدّة كتابات في مجال الليبرالية والتعددية من بينها: نظرية التنوّع والحرية.

الإلتواء إليها أو منزلتها الاجتماعية). وتبعاً لهذا التصور يصبح الناس أحراراً في ممارسة أنماط حياتهم الثقافية أو التحلي عليها كلياً واعتماد غيرها، فالأمر ببساطة، وفي كلاً الحالتين، سيكون مقبولا لدى الليبرالية حتى لو أدى ذلك إلى إختفاء جماعات عن الوجود، نتيجة عدم قدرتها على البقاء ومقاومة ارتداد أعضائها عنها، لكون الأفراد يتمتعون بكلّ الحق في نبذ انتماءاتهم، لكنهم لا يتمتعون بحق تلقي مساندة الدولة ودعمها لتمكينهم من المحافظة على دوام جماعاتهم. (مجيد، 2010، صفحة 203)

2.4. الهدف من الحياد الثقافي:

يتبلور الهدف من سياسة الحياد الثقافي حسب المنظور الليبرالي في مبدأ المساواة الليبرالي المتمثل في أن يتمتع كلّ مواطن بحق المشاركة التامة والمتساوية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة التي يقطنها، دون الأخذ في الحسبان لأيّ اعتبار ذي صلة، مثلاً، بالعرق والجنس والدين واللغة والإعاقة الجسدية ... وغيرها. ومن ثم، تصبح النتيجة المنطقية للأخذ بهذا المنظور الليبرالي بحيادية الدولة وتشريعاتها في التعامل مع الأفراد. (مجيد، 2010، صفحة 205) وهو الأساس الذي تقوم عليه فكرة حيادية الدولة في التعددية الثقافية.

3.4. المواقف المضادة للحياد الثقافي:

اختلفت المواقف المضادة لسياسة الحياد في التعددية الثقافية وتعددت هي أيضاً وهناك حتى من يذهب إلى درجة وصفها بالوهم، بتأكيدهم على إستحالة انتهاج السياسة وتطبيقها من طرف الدولة تجاه القضايا والمسائل الثقافية والهوياتية في إدراجها لظاهرة التنوع الثقافي التي تعيشها والتي يرون فيها بأنها ليست إلّا وهمٌ لدولة مستحيلة مشككين في جدواها بالأصل. هذا ما تؤكّده أقوال -باتريك سافيدان- عندما يطرح لتساؤل رئيسيين في نقده لسياسة الحياد الثقافي بقوله: "هل للحياد طبيعة تمكنا من الإلتزام بالخط السياسي للاعتراف، وتمكنا من تجنب مخاطر الطائفية؟ وهل يشكّل الحياد الثقافي للدولة جواباً مقنعاً لتطلعات وحاجيات الأقليات الثقافية؟ يجب معظم المنظرين سلباً على هذين السؤالين." (سافيدان، 2011، الصفحات 69-70) ويُضيف: "وإذا كان الحياد غير ممكناً بل ومستحيلاً ونحن نعتزّ بذلك، فهذا يزيح عائق الإعتراف بالقيم السياسية للهوية الثقافية. ومع

ذلك، فلا ينبغي الخلاص إلى أنّ هذا يكفي لإثبات شرعية الاعتراف في التعدد الثقافي كنموذج من نماذج الإدماج." (سافيدان، 2011، صفحة 63)

وللتعرف على حدود مبدأ الحياد كما يرى -سافيدان- فإنه من الممكن الحديث عن موقفين متعارضين كلياً. يدفع الأول في اتجاه تبني منطق الحياد. وذلك بإعادة هيكلة للإجراءات المؤسسية وأن نكون يقظين تجاه آثار السياسات العامة، في إطار سياسة تسعى التمييز مباشرة أو غير مباشر، ويتعلق الأمر هنا باقتلاع جذور الخصوصية التي تتواجد في ساحة الثقافة العامة. في حين يرى أولئك الذين تبنا الموقف الثاني أنّ مشروع الحياد التام يستحيل تطبيقه مبدئياً. وهم يرون، بعبارة أخرى أنه يستحيل دائماً إخفاء آثار الهيمنة الرمزية للأغلبية، بسبب التداخل الذي لا يمكن تحاشيه للثقافي والسياسي. (سافيدان، 2011، الصفحات 61-62) وينهي نقده للمبدأ بإيضاحه أنّ: "المعاناة التجريبية لمختلف حالات الضعف التي تعترى مبدأ الحياد، توضح أنه إذا كانت الدول الأمم الليبرالية قد تمسكت بمحاربة المجموعات التي تبحث عن فضاء شرعي وسياسي يمكنها من التعبير عن هويتها الخاصة، فهذا لم يمنعها من بناء كيان يحدّد هويتها الثقافية الخاصة. وبمعنى آخر، لا تطبق الدول الأمم الليبرالية على نفسها المبادئ التي تسخرها لمحاربة الأشكال الإثنو-ثقافية والدينية." (سافيدان، 2011، صفحة 60)

ويستند أنصار الاعتراف في التعددية الثقافية، والمدافعون عن حقّ الجماعات في الاختلاف، بشكل عام، ومن بينهم -سافيدان- على نموذج الإقصاء الذي يقدمه النظامان الليبرالي والجمهوري، وهو نموذج يقوم على تفوق الثقافات القومية على ثقافات الأقليات، والهدف من هذا الاسناد هو تحريك المقاربات النقدية بحثاً عن الثغرات التي أملت بالليبرالية. (الطشم، 2018، صفحة 1) ومن ذلك فإنهم يهاجمون ادعاء الليبرالية ذلك الحياد تجاه الهويات الجماعية هم الذين يؤكّدون على فكرة مفادها أنّ قولبة الأفراد في مواطنة متجانسة تبني ثقافة الأكثرية هي في حقيقتها إدماج للأقليات ضمن ثقافة تندرج في ميراث ليبرالي غربي يخصّ حضارة معيّنة. وهذا الإدماج غير صحي، بل هو سلوك قهري خفي، وإن طبّق باسم المواطنة -كما يؤكّدون-. (الطشم، 2018، صفحة 2) هذا ما يعني أنه إذا ما تمّ الأخذ بالأساس الفكري الذي تقوم عليه فكرة حيادية الدولة والتي تبلور حسب مبدأ المساواة الليبرالي في الدولة المتعددة الثقافات، فإنه سينزع حينئذ إلى خلق ثقافة أحادية شاملة كلّ المجتمع السياسي، وذلك باستيعاب كافة الأقليات الثقافية لتصبح بذلك الأقليات الثقافية مهددة بخطر الانقراض. (مجيد، 2010، صفحة 205)

ويعتقد -كيميلكا- أنّ البناء الفكري للبرالية ليس فيه من حيّز يسّع التنوّع الثقافي والحقوق الجماعية، خلافا لما يدّعيه اليمين واليسار الليبراليين. (مجيد، 2010، صفحة 204) هو الذي يرى في فكرة حيادية الدولة ثقافيا أنّها ليست سوى أسطورة، كما يصفها، ذلك لأنّ الديمقراطية الليبرالية كافة - كما يشرح- سعت جاهدة منذ بداية نشأتها إلى نشر وتعزيز ثقافة مجتمعية واحدة داخل بلدانها، وفي كلاً مجالي الحياة، العام منهما والخاص، مثل المدارس والاعلام والقانون والاقتصاد والحكومة، وغير ذلك، بحيث أنّ عمليات بناء الدول قامت على أساس إدماج مواطنيها في ثقافة الأكثرية المهيمنة من خلال جعل فرص حياتهم مرتبطة بالمشاركة في مؤسسات الدولة واعتماد لغة الأكثرية. ويصدق ذلك على كافة الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي يُزعم أنّها نموذج تطبيقي للدولة الحيادية -حسبه-. (مجيد، 2010، صفحة 205) الفكرة نفسها تقريبا جاء بها -تايلور- حين انتقاده لسياسة الحياد في وصفه للبرالية بأنّها غير مضيافة للاختلاف وبأنّها صلبة وغير مرنة. وهذا ما يظهر -برأيه- في فرض التجانس والمماثلة على المواطنين تحت مسمّيات المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات شرط أن يتخلوا عن كلّ ما يمكن أن يعكر تجانس المجتمع. (الطشم، 2018، صفحة 2)

ويتفق -تايلور- مع منظور -كيميلكا-، إذ يعتقد هو الآخر بفكرة لا حيادية الدولة الليبرالية في تعاملها مع الذين ينظرون بعين التقدير إلى قيمة ثقافة الأجداد)، حيث يتفقان على فكرة أنّه بمقدور المجتمع المتعدّد الثقافات أن يكون (مجتمعا ليبراليا)، ولكن ينبغي أن يكون قادرا على إحترام التنوّع، وخصوصا حين تعامله مع أولئك الذين لا يُشاطرهم المجتمع في أهدافه العامة. كما يتوجب أن يكون قادرا على تقديم ضمانات لحماية حقوق الأقليات بما ينسجم مع الحقوق والحريّات الأساسية الفردية. (مجيد، 2010، صفحة 206)

بالإضافة لكلّ ما سبق فإنّ البرالية ليست بـحيادية فكريا وممارسة مع التنوّع الثقافي، وذلك لاعتبارات أخرى غير ما سبق من اعتبارات، كالتّي يمكن إيجادها في أساس بناء الدولة -الأمة. فهي قامت أصلا على فكرة دمج المكونات الثقافية في ثقافة الأكثرية المهيمنة على مركز الدولة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، أنّ أسس البرالية بيّنت تركيزها الواضح على الفردية، لا التنوّع الثقافي، فكلّ أسس الليبرالية إنّما

تصب في صالح الفرد وحرّياته المدنية والسياسية لا في صالح الجماعة حرّياتها وحقوقها حيث أنّها لا توليها أهمية بالكامل. (مجيد، 2010، صفحة 206)

لا يأخذ اليسار الإشتراكي أيضا بفكرة حيادية الدولة، لأنه يعتقد أصلا بعدم حياديتها. فالأخيرة، وفقا لمنظوره، هي أداة بيد الطبقة المهيمنة (البرجوازية)، وتعبّر عن مصالحها الطبقية، وذلك بحكم احتكارها لوسائل الإنتاج. (مجيد، 2010، صفحة 201) لذلك لا تصلح سياسة الحياد هذه في التعامل مع ظاهرة التنوع الثقافي السائدة داخل المجتمع حسب أنصار هذا الاتجاه.

5. الحلول المقترحة للتعامل مع سياسات التعددية الثقافية:

رغم كلّ الإنتقادات والتهجمات التي تتعرض لها سياسات التعددية الثقافية بسبب الغموض وعدم التحديد والتضاد والتناقضات التي تكتنف مفاهيمها الرئيسية منها والفرعية ومشكلات ومعضلات التطبيق والانحرافات والاختلالات التي يمكن أن تنجم عنها أو أن تؤدي إليها، إلّا أنه هناك من المنظرين في المجال الذين لا ينكرون ذلك لكنهم بالرغم منه يدعون إلى ضرورة النظر إلى مسائل وقضايا التعددية وسياساتها بإيجابية حسب الحالات المختلفة كلّ منها حسب النتائج التي تقود إليها. ويشرح -سافيدان- في هذا الإطار أنه ولضبط التفكير حول سياسات التعددية الثقافية في أشكالها النظرية الأكثر تقدما وباختلافها، فإنه ينبغي إدراك هذا التفكير كتصوّر شامل في إطار دينامية المساواة الديمقراطية التي تعمل على إدماج الإنتقادات التي وُجّهت إليها بتجاوز وضعها وتطوير آلياتها .. (سافيدان، 2011، صفحة 56) مؤكدا بالقول أنه: "لا يكفي الإحتفاظ فقط بالانتقادات والاعتراضات الموجهة لسياسات التعدد الثقافي، ولكن ينبغي العمل أيضا على تصحيح أخطاء منهجية، والأخذ بعين الإعتبار مختلف السياقات الوطنية وادماج الديناميات الدولية، جعل المقاربة المتعددة التخصصات أكثر نسقية، وضبط دقة التحاليل لتصبح في مستوى مؤسساتي أرقى .." (سافيدان، 2011، الصفحات 55-56) وبرأيه فإنه: "عند الأخذ بعين الإعتبار إيجابا التعدد الثقافي، فإننا نقبل، حسب القاعدة العامة، أن يكون إحترام المبادئ الديمقراطية بمثابة دعوة تسمح لنا بإجراء التغييرات الملائمة داخل مجتمعاتنا بشكل يؤدي إلى الإعتراف المؤسساتي بهذا التعدد الثقافي. والهدف بعكس وجهة النظر هذه، توضيح بأنّ الأمر لا يتعلق بتسخير المبادئ الديمقراطية التي تؤدي إلى الإعتراف بالتنوع الثقافي فحسب، ولكن من أجل إثبات أنّ هذا الإعتراف المؤسساتي يمكن أن يكون أداة حاسمة (وليس

هدفا في حدّ ذاته في إطار تحسين الأداء الديمقراطي. ويمكن أن يدرك الاعتراف والتقبل المؤسساتاتي للهويّة بمثابة أدوات ناجعة لدمقرطة مجتمعاتنا." (سافيدان، 2011، صفحة 59) ويؤكد -ميشال فيفيوركا-^{*} أنه من الضروري القبول بكون التعدّدية الثقافية مرنة وتطوّرية بسبب الطابع المضطرب والمتغيّر للمشكلات التي تواجهها، وهو الذي يمكن أن يتجسد -برأيه- بقبول مبدئين: مبدأ التجريب ومبدأ التقييم. حيث يقول في هذا الصدد: "إنّ التعدّدية الثقافية يجب أن تعتمد على التجارب والأخطاء، دون الحاجة إلى نسخ نتائج تجربة محدودة بصورة آلية وحاسمة، ودون استبعاد العودة إلى خيارات ومعايير أيّ قانون. إنّ التقييم يجب أن يفضي إلى إنقطاع الجهاز وادخال تغييرات على القواعد." (فيفيوركا، 2018، صفحة 113)

6. خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية التي عاجلنا فيها موضوع التعدّدية الثقافية من خلال مقارنة نقدية مركزين على سياسات الهوية التي يمكن للدولة-القومية اعتمادها في إدارتها لظاهرة التنوّع الثقافي داخلها؛ سياسة الاعتراف الثقافي، سياسة الاندماج الثقافي، سياسة الحياد الثقافي. يمكننا التأكيد على أنّ كلّ هذه السياسات رغم أهميتها تبقى عاجزة وقاصرة -بشكل أو بآخر- عن الإجابة عن مشكلات وقضايا ظاهرة التنوّع الثقافي التي تعرفها أغلب الدول والتي هي محلّ إنتقادات واتهامات كثيرة، تختلف في مستوياتها، ترتبط أساسا بعناصر الغموض وعدم التحديد والتضاد والتناقضات التي تكتنف مفاهيمها الرئيسية منها والفرعية ومشكلات ومعضلات التطبيق لكلّ واحدة منها، بالإضافة إلى الانحرافات والتجاوزات التي يمكن أن تنجم عنها أو أن تؤدي إليها.

^{*} ميشال فيفيوركا عالم إجتماع فرنسي، مدير الأبحاث في المدرسة العليا للعلوم الإجتماعية (EHESS) -باريس- ومدير مؤسسة بيت علوم الإنسان (Maison des sciences de l'homme) -فرنسا-.

7. قائمة المراجع:

- سافيدان، باتريك، (2011)، *الدولة والتعدد الثقافي*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب.
- النجار باقر سلمان، وآخرون، (2014)، *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان.
- الجباعي، جاد الكريم، (2015)، *ثقافة الإعتزاف وثقافة الإنكار، العرب الثقافي*، 21 صفحة.
- مجيد، حسام الدين علي، (2010)، *إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- عبيد حسن، وآخرون، (2014)، *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان.
- كوش، دونيس، (2007)، *مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية*، بيروت-لبنان.
- الطشم، زهراء، (2018)، *في إشكالية التعددية الثقافية، مجلة الآداب الإلكترونية*.
- بينيت طوني، وآخرون، (2010)، *مفاتيح إصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع*، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان.
- مسعد مي مجيد عبد المنعم، وآخرون، (2014)، *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان.
- فيفيورك، ميشال، (2018)، *التعددية الثقافية: مفهوم يجب إعادة بناؤه، مجلة الاستغراب، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية*، 13 صفحة.
- كاظم، نادر، (2016)، *خارج الجماعة: عن الفرد والدولة والتعددية الثقافية*، دار سؤال للنشر، لبنان-بيروت.